اعتذار صدام معكوساً

عبد الباري عطوان

(لقدس العربي، 13 ديسمبر 2002)ما زالت ردود الفعل تتوالي علي الاعتذار العلني الذي قدمه الرئيس العراقي صدام حسين الي الكويت، واعترف فيه بخطأ الغزو، فالكويتيون قابلوه بالرفض والازدراء، ونحن هنا نتحدث عن الرسميين وبعض المقربين منهم، وكتاب اعمدة في الصحف، بينما تحفظت عليه الجامعة العربية ومعها وزير الخارجية المصري، والتزمت الاكثرية الرسمية العربية الصمت، وفضلت تجاهل الامر برمته ايثاراً للسلامة، وتجنباً للمزيد من الاحراج في مثل هذا الظرف العربي الحساس.

لو افترضنا جدلاً، ان الرئيس العراقي صاغ خطابه بطريقة مختلفة، وقدم هذا الاعتذار كاملاً وواضحاً للحكومة والشعب الكويتيين دون اي تفرقة، وارفقه بالافراج عن جميع الاسري الكويتيين ومن معهم من البدون والعرب الاخرين، وساعده الخالق جل وعلا في اعادة احيائهم جميعاً واعادتهم شباباً وبالصورة التي كانوا عليها ساعة اعتقالهم، فكيف سيكون الرد الكويتي الرسمي على كل هذا؟

بمعني آخر هل كانت الحكومة الكويتية ستقبل هذا الاعتذار وتبدأ صفحة اخوية جديدة مع العراق ونظامه، وتغير كل سياساتها الحالية، وتطلب من الولايات المتحدة الامريكية سحب جميع قواتها ودباباتها وطائراتها من الكويت، ومنعها من استخدام اراضيها في شن اي عدوان جديد على العراق؟

الامر المؤكد ان الحكومة الكويتية لن تفعل ذلك، حتي لو جاء الرئيس العراقي زاحفاً على بطنه الي قصر السيف في الكويت مقبلاً الايادي والاقدام وطالباً الصفح والغفران، لسبب بسيط وهو انها لا تستطيع ان تخالف الارادة الامريكية، ولا تجرؤ علي طرد القوات الامريكية من بلادها. وللحق نقول انها ليست الوحيدة في هذا المأزق، وانما معها الاغلبية الساحقة من الانظمة العربية، التي تستضيف او لا تستضيف، قواعد امريكية علي ارضها، فجميع الانظمة العربية، ودون اي استثناء باتت توظف اجهزة استخباراتها في خدمة الامن الامريكي، وتتجسس علي مواطنيها، وتقدم كل ما لديها من معلومات الى الاجهزة الاستخبارية الامريكية بحجة المشاركة في الحرب ضد الارهاب ، بل ان بعض الانظمة العربية بالغ في التعاون بطريقة اصابت الامريكيين بالذهول من هول المفاجأة.

الاعتذار جاء خطأ، من حيث التوقيت والصياغة، والجهة الموجه اليها، ولهذا لم يعط مفعوله، ولم يحقق الاهداف المعلنة منه، اللهم الا اذا كانت هناك اغراض اخري، او حكمة خفية يستعصي علينا فهمها.

الاعتذار لن يحمي العراق من العدوان، مثلما ان جميع التنازلات التي قدمتها حكومته الى الولايات المتحدة، سواء بالتعاون مع المفتشين، وتجرع سم القرار الاممي 1441، او بتقديم 11 الف ورقة تتضمن توثيقاً لكل اسرار العراق العسكرية، فالحشودات الامريكية مستمرة، ومستمرة معها عمليات شراء ذمم من يمكن شراؤه بالمال مثلما هو حال تركيا، او تهديد من هو ضعيف او مستضعف مثل قطر والسعودية والبحرين.

امريكا أختصرت العراق كله في شخص الرئيس صدام حسين، واعتبرت الشعب العراقي كله رهينة، ولذلك تخطط حالياً لقتل الرهائن، تحت ذريعة قتل الخاطف او اعتقاله. وهذه اكبر جريمة في التاريخ، حديثه وقديمه. وكل من يتعاون لتنفيذها او تسهيلها يتحمل قسطاً من الجريمة، يكبر او يصغر حسب دوره، وحجم مشاركته.

العدوان المقبل علي العراق ليس بهدف ازالة اسلحة الدمار الشامل، ولا تحقيق الديمقراطية لشعبه، وانما الاستيلاء علي النفط العراقي، وتجريب اسلحة تكنولوجية امريكية حديثة لم تستخدم من قبل، واعادة صياغة المنطقة وفق التصورات الامريكية والاسرائيلية، وبما يساهم في اخراج الاقتصاد الامريكي من ازمته الحالية الخانقة، وتحكم امريكا بالاقتصاد العالمي من خلال التحكم بثلثي احتياط النفط الموجود في العراق والجزيرة العربية.

المعارضة العراقية تتحدث عن الديمقراطية باعتبارها الحل لمشاكل العراق، ونحن ضد ديكتاتورية النظام العراقي، وندين كل ممارساته القمعية السابقة، وانتهاكاته المفجعة لحقوق الانسان، وقتل الاف الاكراد بالغاز السام، ولكن من المفترض ان تقدم لنا هذه المعارضة نموذجا في الديمقراطية مناهضا للنموذج الديكتاتوري العراقي.

صدام حسين ديكتاتور نعم، ولكن فليقل لنا الاخوة العراقيون والاكراد منهم على وجه الخصوص اسباب بقاء قيادات المعارضة العراقية حتى هذا التاريخ دون تغيير. لماذا الطالباني والبارزاني والحكيم قادة مخلدون، ويتربعون على قمة احزابهم طوال السنوات الثلاثين الماضية.

يعيبون علي الرئيس العراقي اعداد ابنائه لوراثته، ونحن معهم في هذا، ونعارض تحويل الجمهوريات الي ملكيات وراثية، ولكن ألم يورث مصطفي البارزاني ابنه، الا يحيط جلال الطالباني نفسه باقاربه واشقائه وابنائه؟ ثم اليس من حقنا ان نتساءل عن اسباب تدفق الاشقاء الاكراد الى اوروبا طلبا للجوء السياسي وهم يتمتعون باستقلال كامل طوال السنوات العشر الماضية عن السلطة المركزية في بغداد، ويحصلون على نسبة محترمة من العوائد النفطية العراقية من الامم المتحدة في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء؟

ندرك جيدا اننا وبمجرد انتقادنا للمعارضة، سنتعرض الي الاتهام باننا عملاء للنظام العراقي، وندافع عن ديكتاتوريته وجرائمه، لان هذه المعارضة مقدسة و منزهة من اي اخطاء، اما العيوب فكلها في النظام العراقي وحده.

مصداقية النظام العربي الرسمي ليست وحدها التي تواجه اختبارا صعبا هذه الايام، وانما المعارضات العربية ايضا. فاذا كانت مصداقية هؤلاء مهزوزة قبل ضرب العراق، فكيف ستكون بعده، عندما يشارك النظام العربي

الرسمي في عملية تدمير بلد واحتلاله وقتل مئات الالاف من ابنائه، سواء بفتح القواعد، او بالصمت الايجابي.

صدام حسين لن يعيش اكثر مما عاش فرعون، فحتى الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه انتقلوا الى خالقهم، وامبراطوريات عظمى انهارت، فربما يسقط شهيداً في اي يوم من الايام المقبلة دفاعاً عن كرامة بلده وامته، ولكن كيف سينام الحكام العرب الآخرون وهم يعيشون يومياً جرم تواطئهم في هجوم ضد بلد عربي، وقتل مئات الالاف من ابنائه؟

المؤسف اننا نفترض انهم يملكون ضميراً حياً، وهو افتراض ستثبت الايام انه مغرق في الخطأ.

6 جماعات عراقية تطالب بتأجيل مؤتمر لندن «لتلافي الخلل الكبير» فيه

لندن: «الشرق الأوسط» 13 ديسمبر 2002: دعت ست جماعات عراقية معارضة امس الى تأجيل المؤتمر المزمع عقده في لندن خلال اليومين القادمين الى موعد آخر لتلافي «الخلل الكبير الذي نراه (في المؤتمر) ويراه معنا العديد من الاطراف والشخصيات الوطنية».

جاء ذلك في مذكرة وجهها امس الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر كل من: الحزب الاسلامي العراقي، الحركة الاسلامية في كردستان العراق، الاتحاد الاسلامي الكردستاني، الجماعة الاسلامية في كردستان العراق، الجبهة التركمانية العراقية.

وجاء في المذكرة التي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منها:

«منذ ان بدأت اللجنة التحضيرية عملها والمذكرات والملاحظات المرفوعة لكم لم تتوقف، حول كيفية التحضير للمؤتمر بما يتعلق بالمشاركين، ونسبهم، والاوراق والمشاريع المقدمة للمؤتمر، وللاسف نقول: ان هذه الملاحظات لم تؤخذ بعين الاعتبار الى يومنا هذا، مما اصبح يشكل لنا هاجسا في ان المؤتمر لن يكون متوازنا ومعبرا تعبيرا صادقا عن المجتمع العراقي وقواه الوطنية الفاعلة.

ولاحظت المذكرة:

أولا: عدم تمثيل كل الاطراف الرئيسية في اللجنة التحضيرية مثل اهل السنة والتركمان والاشوريين وقوى سياسية اخرى، وانعكاس هذا التغيب على جميع تفاصيل عمل اللجنة مما يؤشر الى اختلال واضح في نتائج المؤتمر..

ثانيا: توزيع حصص المشاركة على اساس غير واضح وغير واقعي مما يؤدي الى حرمان اطراف اساسية واجبارهم على اتخاذ موقف سلبي من المؤتمر ومشروع التغيير.. رغم حرصهم على المشاركة الجادة في انجاح المؤتمر والخطوات القادمة بعده.

ثالثا: عدم اطلاعنا على جدول اعمال المؤتمر واوراق مداولاته مما يسبب تحفظنا واحراجنا امام جماهيرنا وعدم الاطمئنان على مستقبل المؤتمر وما يتمخض عنه.

رابعا: يلاحظ غلبة الروح الفئوية والنغمة الطائفية على مسار المؤتمر من خلال اعمال اللجنة وأدائها اليومي.. الامر الذي يمزق الصف ويعرقل مسيرة التغيير المطلوب ويستفيد منه النظام».

واقترحت المذكرة لمعالجة هذا الامر:

1 ـ توسعة اطراف اللجنة التحضيرية وكافة اللجان التي تنبثق من المؤتمر باشراك جميع الاطراف النوعية ذات الاعتبارات الواضحة.

2 ـ اعادة النظر في النسب والحصص وتوزيعها وفق اعتبارات نوعية من النضال والتاريخ والحضور الميداني والرصيد الشعبي والجماهيري وخصوصية القوميات.

3 ـ اطلاع الاطراف المشاركة على اوراق العمل وجدول اعمال المؤتمر لدراستها والتفاعل الايجابي معها وان تطلب ذلك ارجاء موعد عقد المؤتمر اياما اخرى.

4 ـ نظرا لعدم تهيئة مستلزمات السفر والتأشيرات لكثير من المشاركين يتطلب تأجيل موعد المؤتمر فترة مناسبة خاصة بعد ما يلزم اجراؤه من التعديلات في الحصص والمشاركة.

5 ـ وضع برنامج مشروع وطني لعراق ديمقراطي تعددي برلماني يضمن حق المواطنين جميعا بعيدا عن غلبة روح الطائفية والعنصرية والحزبية الضيقة للحيلولة دون عودة الدكتاتورية في لباس آخر».

البنتاغون يدرس خطة للحرب الإعلامية السرية: «شراء» صحافيين وقصص مضللة ومظاهرات مفتعلة

واشنطن: توماس شانكر واريك شميت:

أثار مشروع مقترح تتدارسه وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) حالياً حول تنفيذ عمليات دعائية سرية تهدف للتأثير على الرأي العام وعلى صانعي السياسات في الدول الصديقة والمحايدة، ضجة في ادارة الرئيس جورج بوش.

وقال مسؤولون من البنتاغون ان المشروع يتضمن نشاطات تهدف لتقويض تأثير المساجد والمدارس الدينية التي اصبحت بؤرا لتوليد الناشطين الاصوليين والمعادين للولايات المتحدة عبر منطقة الشرق الاوسط وآسيا واوروبا. ويتضمن المشروع تأسيس مدارس في الدول الاسلامية تمول سريا من قبل الولايات المتحدة وتكون مهمتها تدريس الموقف الاسلامي المعتدل.

كما يتضمن المشروع قيام الجيش الاميركي بدفع اموال لصحافيين كي يكتبوا قصصا اخبارية تتوافق مع السياسات الاميركية، وتسريب قصص مضللة واستئجار بعض المتعاقدين، دون ان تكون لهم صلة مباشرة مع البنتاغون، ليقوموا بتنظيم مظاهرات مؤيدة للسياسات الاميركية.

ويقول المسؤولون ان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد يعتبر من المؤيدين للمشروع المثير للجدل، إلا أنه لم يتخذ بعد قراراً بشأنه.

(«نيويورك تايمز» خاص بـ«الشرق الاوسط» 17/12/2002)